

# تحرير دول العالم من عبء الديون

خلق ظروف دولية تضمن تنمية اقتصادية مستدامة

الأستاذ الدكتور محمد ربيع

في أعقاب أزمة 2008 المالية التي سبقها أزمة قروض المساكن بسنة، برزت حاجة ملحة لإحداث تغييرات اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية في العالم. إذ أثبتت الأزمتهن أن نموذج الإدارة الذي يقوم على فلسفة التنظيم الذاتي للأسواق الحرة غير كفء وغير عادل. لقد أدى ذلك النظام إلى فقدان ملايين العمال لوظائفهم، وتوسعة فجوتي الدخل والثروة بين الطبقات الاجتماعية والدول، وتسبب في وقوع "الركود الكبير" الذي أثر سلباً على حياة مئات الملايين من البشر حول العالم، تاركاً الكثير منهم بلا عمل أو أمل. وكما يشير التاريخ، تتحول الأزمات الاقتصادية حين تطول إلى أزمات اجتماعية قد تتطور إلى ثورات شعبية تطيح بالنخب السياسية والاقتصادية والفلسفة المجتمعية المهيمنة على الحياة العامة، وتعيد تشكيل نظم الحياة على أسس جديدة.

مما لا شك فيه أن الرأسمالية خدمت العديد من الأمم في الشرق والغرب خلال الحقبة الصناعية بكفاءة، وأن الديمقراطية وفرت الحرية للعديد من الأمم لأجيال. إلا أن عقد الثمانينات من القرن العشرين شهد قيام نظام "السوق الحر" باختطاف الرأسمالية وتدمير روحها الإنتاجية، وقيام المال باختطاف الديمقراطية الأمريكية وتشويه جوهرها الإنساني. وهذا فتح المجال لقيام جماعات الضغط بالتلاعب في الانتخابات وإفساد المرشحين والمسؤولين ورشوتهم. نتيجة لذلك، أصاب الخلل أهم مبدئين يقوم عليها المجتمع الغربي عامة والأمريكي خاصة، وهما الرأسمالية والديمقراطية. وهذا تسبب بدوره في حصول تخبط سياسي واقتصادي، وتفاوت طبقي كبير للغاية، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي والحريات العامة.

إن فشل نظام السوق الحر ينعكس اليوم في عجزه عن خلق فرص عمل للعاطلين عن العمل، وتوزيع ثمار النمو الاقتصادي بشكل عادل بين الطبقات الاجتماعية والدول. أما فشل الديمقراطية فيبدو واضحاً في حدوث تمحور إيديولوجي بين الحزبين الرئيسيين في أمريكا يحول دون التوصل لحلول واقعية، وتغليب المصالح الخاصة على المصلحة العامة. وحيث أن الرأسمالية والديمقراطية هما وجهان

مختلفان ولكن متلازمان لنظام حياة واحد، فإن إحياء روح الرأسمالية واستعادة جوهر الديمقراطية يحتم إعادة هيكلة النظامين. وهذا يتطلب إعادة هيكلة المؤسسات الرئيسية التي يعمل النظامان في خلالها لتصبح أكثر عدالة وشفافية، وأقل عرضة للتأثر بالقوى التي تسيطر على المال، وأكثر حساسية لما يعيشه العالم من تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية وتكنولوجية عميقة تشكل بحد ذاتها تحديات غير مسبوقة.

قادت العولمة اقتصاديات العالم والأسواق الاستهلاكية للتكامل وتشكيل اقتصاد عالمي واحد، فضلاً عن تدويل أسواق التجارة والمال والاستثمار، وإعطاء كل الثقافات جرعة عولمية كبيرة أو صغيرة. وهذا جعل كل مشكلة عالمية ترجع في أصلها لأزمة وطنية، وجعل كل مشكلة وطنية رئيسية ذات امتداد عالمي، ما يحتم البحث عن حلول عالمية للمشاكل والأزمات الرئيسية. وهذا يعني أن التعامل مع أزمة الديون بكفاءة يستوجب النظر إليها من زاوية عالمية تُفضي لخلق بيئة جديدة تفتح المجال لحدوث نمو اقتصادي عالمي مُستدام ومتوازن وعادل.

وتقدم هذه الدراسة خطة لتحرير كافة الدول من عبء الديون، وإعادة هيكلة نظام النقد الدولي على أسس جديدة متينة، وإنشاء صندوق تنمية برأسمال كبير لمساعدة الدول الفقيرة على تحقيق التنمية والنهضة، وتمكينها من أن تصبح شريكاً في اقتصاد عالمي أكثر إنصافاً وحيوية. لقد تبلورت هذه الخطة بعد تفكير عميق في مشاكل العصر، ووجوب انتشار الفقراء من برائن الفقر، ومساعدة الطلبة على تجنب الديون، وتحرير الرجل والمرأة من العبودية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتخليص الأجيال القادمة من عبء ديون قامت الأجيال الحالية والسابقة باقتراضها وتبديدها.

## نظرة عامة على مشكلة الديون

كان من نتائج عولمة رأس المال والاستثمار والتجارة وعمليات الإنتاج إضعاف فاعلية أدوات النظرية الاقتصادية التقليدية في التعامل مع حالات الركود الاقتصادي والأزمات المالية. ففي أمريكا مثلاً قامت الحكومة والجهاز الاحتياطي الفيدرالي، أي البنك المركزي، بضخ نقود تقدر بحوالي 4.5 تريليون دولار خلال منذ بدء الأزمة المالية من أواخر عام 2008 وحتى نهاية عام 2014، وعلى الرغم من أن هذا التدخل ساعد على احتواء الأزمة، إلا أنه فشل في إنهاء الركود الكبير، ما تسبب في بقاء نسبة عالية من العمال الأمريكيين بلا عمل. إذ فيما خرج ملايين العمال من سوق العمل نهائياً بسبب فشلهم في إيجاد

عمل مناسب، يعمل الملايين في وظائف مؤقتة، ما يضطر البعض للعمل في ثلاثة مؤسسات حتى يضمن دخلاً يغطي احتياجاته الضرورية.

ويمكن القول أن كل الدول التي تتبع نظام السوق الحر هي اليوم في مأزق، وذلك لأن الأهداف التي تسعى لتحقيقها متناقضة، والإجراءات التي يمكن لها أن تتخذها تصب في اتجاهات متباعدة. فعلى سبيل المثال، تتطلب السيطرة على الدين العام اتخاذ إجراءات حكومية للحد من العجز في الميزانية وخفض الإنفاق، فيما تتطلب عمليات تنشيط اقتصاد يمر بمرحلة ركود إنفاق المزيد من الأموال وتخفيض الضرائب، ما يؤدي لزيادة العجز في الميزانية. لذلك تبدو التدابير المالية والحكومية التقليدية عاجزة عن مواجهة التحديات الاقتصادية والمالية الحالية.

إن عولمة الاقتصاد وأسواق المال والاستثمار والتجارة تسبب في تعطيل صلاحية الأدوات التقليدية المستخدمة في إدارة الشؤون الاقتصادية والتعامل مع الأزمات. إذ فيما لم تساعد معدلات الفائدة المتدنية كثيراً في تنشيط الاقتصاديات الغربية عامة، يتسبب اللجوء إلى تدابير تقشفية في وقت يعاني الاقتصاد فيه من الركود في تعقيد المشاكل الاجتماعية. فالتقشف يؤدي الناس المحتاجين، ويقوض قدرة الحكومات على الاستثمار في الموارد البشرية والبرامج الاجتماعية والتعليمية. وعلى سبيل المثال، تعكس الإجراءات الحكومية والخاصة برفع الرسوم الدراسية في الجامعات الأمريكية والبريطانية قصراً في النظر. إذ فيما تؤدي تلك الإجراءات إلى توفير بعض المال في المدى القريب، من المؤكد أن تؤدي إلى زيادة عدد الفقراء من الطلبة وذويهم، وخفض ثروة الدولة من رؤوس الأموال البشرية والاجتماعية المستقبلية، وإضعاف الطبقات الوسطى. وهذه سياسات تُنكر على الكثير من الشباب والنساء حقهم في الحصول على تعليم جيد للخروج من حالة الفقر، وإثراء حياتهم وحياة مجتمعاتهم، والانضمام لصفوف الطبقة الوسطى.

إن استمرار العجز الكبير في ميزانية الحكومة الأمريكية، وارتفاع نسبة البطالة، وتزايد فجوتي الدخل والثروة اتساعاً، وتراكم الديون، وتدهور أوضاع الطبقة الوسطى والفقراء باطراد يجعل إنقاذ الرأسمالية والديمقراطية من أزماتها الراهنة باستخدام أدوات الإدارة الاقتصادية والسياسية التقليدية أمراً بعيد الاحتمال. إن من غير الممكن أن تعيش أمة على اقتراض المال أو الوقت إلى الأبد، إذ ستضطر كل دولة في نهاية المطاف إلى تقليص الاعتماد على الواردات لتلبية الطلب المحلي، وزيادة الصادرات لتقليص العجز في الميزان التجاري، وزيادة الإيرادات لتمويل الموازنة، كما وأن حماية

الديمقراطية تتطلب سن تشريعات جديدة لتحقيق العدالة في توزيع الثروات وعوائد العملية الإنتاجية، وهذه أمور لا يمكن أن تتحقق كلياً أو جزئياً دون نمو اقتصادي يتجاوز المعدلات الحالية بكثير. ولما كان عالماً قد أصبح عبارة عن قرية، فإن من غير الممكن أن تعيش دولة في رفاهية لفترة طويلة ما لم تشعر الدول الأخرى على الأقل بالراحة من الناحية الاقتصادية، كما أنه من غير الممكن أن يشعر شعب بالأمان والاستقرار ما لم يشعر جيرانه بالأمان والاستقرار أيضاً.

تشير المعلومات المتوفرة عن حجم الديون العالمية في أواخر العام 2014 إلى أن ديون الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD تجاوزت في أواخر عام 2010 الناتج المحلي الإجمالي GDP لتلك الدول. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 105% في نهاية العام 2014. أما فيما يتعلق بالدول الأخرى، فإن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول الرئيسية وذات المديونة المرتفعة فتقدر كالتالي: اليابان 226%، كندا 86% وألمانيا 81% وبريطانيا 91%، فرنسا 96%، إيطاليا 133%، إيرلنده 115%، البرتغال 127%، واليونان 175%.

وفيما يتعلق بالدول الصناعية غير الغربية، فإن نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي تقدر كالتالي: روسيا 11%، الصين 63%، كوريا الجنوبية 38%، البرازيل 54%، والهند 52%، مصر 92% والمغرب 77%. من ناحية ثانية، فيما تقدر ديون دول العالم أجمع بحوالي 62.2% تريليون دولار، يقدر الناتج الإجمالي لتلك الدول بحوالي 75 تريليون دولار، ما يجعل نسبة الدين العام إلى الناتج العالمي حوالي 83%. أما بالنسبة للدول الغربية الصناعية واليابان، فإن ديونها تقدر بحوالي 48 تريليون دولار، فيما يقدر أجمالي ناتجها بحوالي 46 تريليون دولار، ما يجعل نسبة الدين تعادل 104% من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول. أما الدول الصناعية غير الغربية، فإن ناتجها الإجمالي يقدر بحوالي 19.5 تريليون دولار، فيما تبلغ ديونها حوالي 8 تريليون دولار، أي ما يعادل 43% من ناتجها الإجمالي. وفيما يقدر الناتج الإجمالي للدول النامية والفقيرة بحوالي 8.5 تريليون دولار، تبلغ ديونها حوالي 4.5 تريليون دولار، أي ما يعادل 53% من ناتجها الإجمالي، وحوالي 7% فقط من ديون العالم. (هذه أرقام تقديرية مستمدة من عدة مصادر رسمية)

وعلى الرغم من صعوبة تقدير الفوائد المستحقة على تلك الديون حتى حلول موعد السداد، وذلك لأن أسعار الفائدة تتغير باستمرار وتختلف من مكان إلى آخر، إلا أنها تقدر بحوالي 20 تريليون دولار.

ويعتمد هذا الرقم على افتراض أن متوسط سعر الفائدة هو 4% سنويا، ومتوسط فترة الاستحقاق هي 8 سنوات. وبناء على هذه الأرقام تكون التزامات جميع الدول في حدود 82 تريليون دولار، حوالي 60 تريليون منها تعود للدول الصناعية الغربية واليابان، وحوالي 6 تريليون تعود إلى الدول النامية والفقيرة، ما يجعل أزمة الديون الحالية أزمة أثرياء العالم وليس فقرائه.

## تحرير الأمم من الديون

تواجه الدول التي تعاني من أزمة ديون وعدم القدرة على تسديد الفوائد المستحقة على القروض في مواعيدها إلى معضلتين: كيفية تحفيز الاقتصاديات الراكدة، وكيفية احتواء أزمة الديون في الوقت نفسه. وحيث أنه لا توجد في كتب الاقتصاد ونظرياته صيغة لتحقيق هذه الأهداف المتناقضة، كان على العالم أن يبتكر صيغة غير تقليدية لتحرير الدول من وحش الديون المخيف. فكل دول العالم، باستثناءات قليلة، تواجه اليوم نموا متسارعا في الديون وعجزا كبيرا في الموازنة، ما يعيق قدرتها على خلق فرص عمل للعاطلين، ومساعدة الفقراء والحيلولة دون تزايد أعدادهم بكثرة. ومن أجل التعامل مع أزمة الديون، ومحاصرة العلل الاجتماعية والسياسية التي تسببها، أقدم فيما يلي خطة تتجاوز الحكمة المألوفة وأساليب التفكير الاقتصادي التقليدية، وتنص الخطة على ما يلي:

1. تعيين صندوق النقد الدولي IMF بنكا مركزياً عالمياً، ومنحه صلاحة إصدار عملة دولية يُطلق عليها اسم "رامو" Ramo، مقسمة إلى 100 زنت Zents، وشراء وبيع الأوراق المالية التي تصدرها الدول الأعضاء في الصندوق.
2. تحديد قيمة الرامو بما يساوي قيمة وحدة "حقوق السحب الخاصة" التي تشكل عملة نظرية يتعامل بها الصندوق مع الدول الأعضاء. وهذا يعني تحويل حقوق السحب الخاصة الحالية من عملة نظرية إلى عملة حقيقية قابلة للتداول عالمياً.
3. إعطاء كل دولة فرصة لتسديد ديونها وكافة الفوائد المستحقة عليها عن طريق إصدار سندات وشهادات ضمان بعملتها الوطنية، وتحويل تلك المبالغ لصالح صندوق النقد الدولي.
4. تكليف الصندوق بفتح حساب أمانات خاص تودع فيه المبالغ التي تصله من الدول الأعضاء، والقيام نيابة عن تلك الدول بالوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديون حال استحقاقها.

5. تلتزم كل دولة مشاركة في هذا البرنامج بتخفيض نسبة العجز في ميزانيتها بمقدار نصف 1% على الأقل سنوياً، وموازنة ميزانيتها في غضون 10 سنوات. ولما كانت فوائد الديون تشكل جزءاً كبيراً من العجز في ميزانيات الدول ذات المديونية المرتفعة، فإن من المتوقع أن تتخلص بعض الدول من العجز كلياً حال سداد ديونها، وأن يحقق بعضها الآخر فائضاً.

6. تدفع كل دولة تُسدد ديونها للصندوق "رسوم إدارة" تُعادل 10% من إجمالي ديونها المستحقة. وتُستخدم هذه المبالغ لتوفير ما يكفي من العملات الصعبة لتسديد ديون الدول الفقيرة، وتغطية تكاليف إدارة صندوق الأمانات، وإقامة ثلاثة صناديق تنموية وتعليمية وإنسانية، كما هو موضح في البنود الثلاثة التالية.

7. إنشاء صندوق تعليم برأسمال قيمته تريليون دولار لبناء 50 جامعة عالمية من الدرجة الأولى تُقام في أماكن استراتيجية تسمح لها بخدمة أكبر عدد من سكان العالم، تلتزم بتشجيع التفكير النقدي، ومساعدة الطلبة على اكتشاف وتطوير ملكات الخلق والابتكار والمواهب الإبداعية لديهم، وتطوير تقنيات صديقة للبيئة، وإيجاد حلول وطنية لمختلف القضايا المحلية، والترويج لقضايا السلام والتنوع الثقافي والمساواة والعدالة الاجتماعية وحرية التعبير وتكافؤ الفرص.

8. إنشاء صندوق إنساني برأسمال قيمته تريليون دولار لمواجهة حالات الطوارئ، ومساعدة ضحايا الحروب والكوارث الطبيعية كالأعاصير والفيضانات والزلازل والجفاف والأوبئة.

9. إنشاء صندوق التنمية المستدامة برأسمال قيمته 5 تريليون دولار لمساعدة جميع الدول الفقيرة على النمو والخروج من براثن الفقر والتبعية، والانضمام لبقية دول العالم المتطورة كشركاء حقيقيين وجيران متساوين في الحقوق والواجبات والمسئوليات.

حين تدفع أي دولة التزاماتها المتعلقة بالديون لصندوق النقد الدولي، تنتقل مسؤولية تسديد تلك الديون للصندوق، وتتحرر الدولة المعنية من عبء الديون بشكل كامل. وبما أن كل اقتصاد يحتاج لبنك مركزي، فإن اقتصاداً عالمياً يحتاج لبنك مركزي عالمي كذلك، وهذا هو الدور المقترح لصندوق النقد الدولي. وحين يقوم الصندوق بإصدار **الرامو** كعملة دولية، فإن تلك العملة تتحول مباشرة إلى عملة احتياط عالمية لا تضاهيها عملة احتياط أخرى من حيث القوة والاستقرار. وهذا من شأنه إعادة بناء نظام النقد الدولي على أسس متينة وثابتة تُشبه ما كان قائماً قبل عقود حين كان الدولار وغيره من عملات مدعومة باحتياطي من

الذهب. إن عدم وجود ما يكفي من الذهب لدى صندوق النقد الدولي يتم تعويضه بقيام كل الدول الأعضاء في الصندوق بدعم "الرامو". وهذا يفتح المجال أمام كل دولة لتحديد قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للرامو. إن نظاماً نقدياً عالمياً يقوم على عملة احتياط دولية ثابتة من المؤكد أن يُسهم في تنشيط التجارة الدولية، وضمان استقرار العملات المختلفة، وجعل جميع العملات أقل عرضة للتلاعب من قبل الدول والمضاربين في اسواق العملات والمال العالمية.

إن قيام كل دولة بتحديد قيمة عملتها بالنسبة للرامو، يسمح لها أيضاً برفع أو خفض قيمة عملتها في المستقبل للتعامل مع أي خلل في ميزانها التجاري. كما يفتح المجال لكل دولة من الدول المصدرة للنفط والمعادن الرئيسية والسلع الأساسية لتسعير صادراتها بالرامو. وهذا من شأنه تمكين تلك الدول من تحديد عوائدها المالية المتوقعة من الصادرات بشكل أكثر دقة، ورسم ميزانيات أكثر كفاءة وأقل عرضة لتقلبات العجز والفائض السنوية. من ناحية أخرى، يضمن استخدام الرامو أساساً لتسعير النفط وغيره من معادن وسلع إنصاف كل الدول وحمايتها من تذبذب قيمة الدولار. إن صدور "الرامو" سيكون بداية لحقبة جديدة في التاريخ، تعترف بموجبه كل الدول بأنها تعيش في عالم واحد يفرض عليها التعاون على إدارته ومواجهة مشاكله. وهذا من شأنه تخفيف حدة المنافسة بين الدول، وتشجيعها على العمل سوياً للوصول إلى ما تصبو إليه الشعوب من عدالة وسلم وحرية ومساواة وإخاء إنساني.

## المخاوف والتبعات المحتملة

**السيولة النقدية والتضخم:** قد يقول بعض الاقتصاديين إن سداد الدين العام بهذه الطريقة من شأنه أن يؤدي إلى طبع نقود وإصدار شهادات ائتمان دون توفير غطاء لها بأصول ثابتة، أي دون موجودات مادية. هذا صحيح، ولكن هذا هو حال الدولار واليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني، كلها عملات ورقية تُطبع وتغدو فور طباعتها ذات قيمة دون الإستناد إلى أصول ثابتة. إنها عملات تدعمها ثقة الناس بحسن نوايا الدول التي تصدرها وقوة اقتصادياتها، وليس الذهب أو غيره من معادن نفيسة أو عقارات مثلاً. أما "الرامو" فسيتم دعمه ليس فقط من قبل دولة واحدة مثل أمريكا، ولكن من قبل جميع الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، بما في ذلك أمريكا واليابان والصين ودول الاتحاد الأوروبي.

علاوة على ذلك إذا لم يتم سداد الديون الآن بهذه الطريقة، فإن السداد في المستقبل سيتم بنفس العملات والطريقة، لأن كل القروض يتم إصدارها ودفع الفوائد المستحقة عليها وسدادها بالعملات العادية

التي تفتقر لأي دعم مادي، بمن فيها العملات الصعبة. وهذا يعني أن طريقة سداد الديون اليوم وفي المستقبل واحدة، لكن هناك فرق بالنسبة لتوقيت السداد وأهميته. إن سداد القروض اليوم من شأنه تحرير كل الدول من أعباء الديون، واستعادة ثقتها بنفسها، وتمكين اقتصادياتها من معاودة النمو، أما الانتظار فمن شأنه تفويت فرصة تاريخية قد لا تعوض، والتسبب بالتالي في تعقيد الأزمة الحالية، وزيادة احتمالات وقوع أزمة أكبر في المستقبل القريب.

قد يُجادل اقتصاديون آخرون بأن تطبيق هذا البرنامج من شأنه زيادة السيولة النقدية بنسبة كبيرة، ما قد يتسبب في رفع الأسعار وحدوث تضخم يلحق الضرر بالمستهلكين. هذا القول ببساطة غير صحيح، وذلك لأسباب عدة. فعلى سبيل المثال، زادت الحكومة الأمريكية والاحتياطي الفيدرالي السيولة النقدية بمقدار 4.5 تريليون دولار في أعقاب أزمة 2008 المالية، وذلك بهدف إنقاذ العديد من البنوك والشركات الكبيرة من الإفلاس وتحفيز الاقتصاد على النمو، دون حدوث تضخم. علاوة على ذلك، ليس لدى صندوق النقد الدولي تفويض بإنفاق أي جزء من الأموال التي ستصله باستثناء تسديد قروض الدول الأعضاء حال استحقاقها، أي الاستمرار في سياسة خدمة الديون الحالية دون تغيير. مع ذلك، يمكن قيام الصندوق بالتنسيق مع الدول المعنية والجهات المقرضة بتمديد بعض القروض للحفاظ على استقرار الأسعار إذا إرتأت بعض الدول ان هناك حاجة لمثل هذا الإجراء.

إن النظرية التي تقول بأن زيادة السيولة النقدية تؤدي بالحتمية إلى ارتفاع الأسعار بشكل سريع وإشعال التضخم تستند على افتراضات تتجاوزها الزمن ولم يعد لها وجود يُذكر. ومن بينها الافتراض بأن الاقتصاديات الوطنية تعمل ضمن حدود شبه مغلقة، وأنه ليس هناك حرية لمرور البضائع أو النقود أو الاستثمارات. إن السبب الرئيسي لحدوث أي تضخم هو حدوث خلل كبير بين العرض والطلب على السلع الأساسية، وليس وجود فائض من النقود لدى الناس. فهناك الكثير من الناس لديهم الكثير من المال، ولكن ليس لديهم الرغبة أو الحاجة لإنفاق المزيد على سلع استهلاكية. وهذا يعني أن وفرة المال وحدها لا تكفي لحدوث تضخم، وأن من الممكن أن يحدث تضخم مع ضعف السيولة النقدية إذا ما تراجع المعروض من السلع الأساسية فجأة أو زاد الطلب عليها بسرعة.

ولما كان العالم يتمتع اليوم بقدرة إنتاجية تتجاوز القدرة الاستهلاكية بالنسبة لمعظم السلع الأساسية، فإن من غير المتوقع حدوث نقص مفاجئ في الكميات المعروضة منها يؤدي لحدوث زيادة كبيرة في الأسعار. يُستثنى من هذه القاعدة المواد الغذائية، فهذه من الصعب التحكم في معدلات إنتاجها لأن ظروف

الإنتاج تخضع للأحوال الجوية والبيئة. إضافة إلى ذلك، من الممكن أن يتسبب الفساد السياسي وعمليات الاحتكار والتلاعب في الأسعار، والاضطرابات المفاجئة في حدوث زيادة كبيرة في الأسعار، كما حدث في الهند ومصر حديثاً. وهذه معضلة تشكل تهديداً دائماً للشعوب الفقيرة التي تعيش في ظل ظروف تتصف بالفساد السياسي، وتقوم فئة قليلة من التجار باحتكار استيراد وتوزيع المواد الغذائية وغيرها من سلع أساسية.

إن من شأن الخطة المقترحة إضعاف احتمالات حدوث تضخم كثيراً، وذلك لأن أحد مكونات الخطة الرئيسية يتطلب تخصيص مبالغ كبيرة من المال للدول الفقيرة والنامية، وتزويدها بالمعرفة والآلات والتقنية اللازمة لتطوير اقتصادياتها، ورفع معدلات النمو والإنتاجية فيها، وتعزيز الأمن الغذائي. وهذا من شأنه إضعاف احتمالات حدوث نقص في المواد الأساسية، والقضاء على الحاجة لطباعة النقود بحرية. مع ذلك، لا يمكن لهذه الخطة أو غيرها ضمان اختفاء الفساد وتوقف الاحتكار وانتهاء التلاعب في الأسعار، ما يستوجب الوعي بأن النخب المهيمنة على السياسة والاقتصاد في العالم لن تتوقف عن استغلال الظروف للإثراء على حساب الفقراء والمحتاجين والصالح العام.

قام السيد ألان غرينسبان، الرئيس الأسبق للاحتياطي الفدرالي الأمريكي، برفع معدلات الفائدة في أواخر التسعينات من القرن العشرين خوفاً من احتمالات حدوث تضخم. ولما كنت لا أرى مبرراً للخوف في حينه، فقد كتبت ورقة تحت عنوان "شبح التضخم"، وإرسالها لعدد من الجرائد المهمة، لكن الورقة، مع الأسف، لم تنشر. ومما جاء في تلك الورقة القول بأن التضخم لم يعد يشكل تهديداً حقيقياً للدول الصناعية، بل أصبح بمثابة شبح يبعث على الخوف دون أن يكون له وجود فعلي. هناك العديد من العوامل التي تسببت في تحويل التضخم من خطر حقيقي إلى شبح وهمي، منها تدويل أسواق المال والاستثمار والتجارة، واستمرار القدرة الإنتاجية الصناعية الآسيوية في التزايد، وسهولة وسائل الاتصال والمواصلات وكفاءتها. ومع أنه ليس من الحكمة أن نعلن موت التضخم، إلا أن بإمكاننا أن نعلن أن التضخم فقد معظم أسنانه، إن بإمكانه أن يعرض البعض، لكن عضته لم تعد تؤذي كالسابق.

ربما يعتقد بعض المصرفيين ومدراء الصناديق الاستثمارية أن تطبيق الخطة المقترحة قد يؤدي إلى إضعاف بعض العملات وخفض قيمة ما لديهم من استثمارات وموجودات، لكن العكس هو الصحيح. إن صدور "الرامو" كعملة احتياط دولية يُرجع إليها في تحديد قيمة العملات الأخرى من شأنه أن يساعد على استقرار جميع العملات، والحد بشكل كبير من المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف. وحيث أنه

أصبح من المسلم به أن المُقرضين سيتحملون جزءاً من تكاليف إنقاذ أية دولة تعجز عن خدمة دونها في المستقبل، فإن المستثمرين يتعرضون اليوم لخطر كبير. في المقابل، سيؤدي إصدار "الرامو" ودفع ديون جميع الدول إلى إزالة المخاطر المرتبطة بالديون وتقلب أسعار العملات، فيما سيؤدي إنشاء صندوق التنمية المُستدامة إلى خلق ملايين الفرص الاستثمارية الجديدة في جميع أنحاء العالم.

**الرامو والدولار:** قد يتساءل بعض الأمريكيين عما إذا كان الرامو سيؤثر سلباً على الدولار. إن لهذه القضية وجهان، وبالتالي فإن الأثر المتوقع للرامو على الدولار لن يكون سلبياً أو إيجابياً بالكامل، بل خليطاً من هذا وذاك، وإن كنت أعتقد أن المحصلة ستكون إيجابية. إن من المؤكد أن يساعد "الرامو" على استقرار الدولار، وذلك لأنه سيحرر كل العملات ويمكنها من القيام بأدوارها التقليدية على الساحات الوطنية. ولكن من المؤكد أيضاً أن يُسهم في إضعاف دور الدولار واليورو كعملات احتياط دولية.

فعلى سبيل المثال، يؤدي كل تراجع في قيمة الدولار إلى تقليص القدرة التنافسية لمعظم الشركات الصناعية الأمريكية وتعزيز القدرة التنافسية للشركات المماثلة التابعة لليابان ومجموعة اليورو والصين. ويعود السبب في ذلك إلى أن تراجع قيمة الدولار يؤدي لحدوث انخفاض نسبي في أسعار المواد الأولية والمعادن المُسعرة بالدولار في الدول التي تستخدم اليورو والين، فيما تبقى أسعار تلك المواد على حالها في أمريكا وفي الدول التي ترتبط قيمة عملاتها بالدولار مثل الصين. وهذا من شأنه رفع أسعار الواردات الأمريكية من دول اليورو والين، بما في ذلك أسعار قطع الغيار والأجهزة المصنعة التي تدخل في تصنيع الكثير ما تنتجه أمريكا من غسالات وثلاجات وسيارات ومعدات إلكترونية للاستهلاك المحلي والتصدير. كما أن تراجع قيمة الدولار يسهم في تعزيز القدرة التنافسية للشركات الأوروبية واليابانية والسويسرية التي تعتمد كثيراً على النفط وغيره من مواد مسعرة بالدولار مقابل الشركات الأمريكية المماثلة كشركات الطيران والبتروكيماويات والأدوية.

## صندوق التنمية المستدامة

كان من النتائج الهامة لما حدث في عدة دول آسيوية من تنمية اقتصادية وصناعية متسارعة أن أصبحت القدرة الإنتاجية الصناعية للعالم تتجاوز قدراته الاستهلاكية. ولذلك أصبح من المتعذر التوسع في عمليات الإنتاج وخلق ما يكفي من الوظائف لاستيعاب العاطلين عن العمل في الغرب دون تنمية الأسواق العالمية الحالية وخلق أسواق جديدة تستوعب كل أو معظم الفائض في المنتجات الصناعية والعمالة. إن

استمرار هذا الخلل على حالته الراهنة يُعرّض العالم لمخاطر الركود الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد حالات الإفلاس بين البنوك والشركات الصناعية. وحيث أن أسواق الدول الصناعية المتقدمة في الغرب، بما في ذلك أسواق أمريكا واليابان، قد وصلت إلى مرحلة التشبع تقريباً، فإن الأسواق الوحيدة القادرة على امتصاص الفائض الصناعي هي أسواق الدول النامية والفقيرة. وهذا يستدعي العمل على تنمية تلك الأسواق بالسرعة الممكنة قبل وصول أعداد العاطلين عن العمل في أوروبا وأمريكا وغالبية الدول النامية إلى الانفجار. كما وأن الإسراع في تنمية اقتصاديات الدول الفقيرة ضروري لتخفيف حدة الفقر وسوء التغذية في بلاد مثل إثيوبيا والصومال والسودان وباكستان وغيرها، والسيطرة على الهجرة الاقتصادية، وجعل الاقتصاد العالمي أكثر عدلاً واستقراراً. وهذا يستدعي استثمار مبالغ كبيرة لتنمية اقتصاديات الدول الفقيرة تؤدي لخلق طلب متزايد على منتجات الدول الغربية وامتصاص معظم الفائض الصناعي العالمي.

وإذا كانت مساعدة الدول الفقيرة في الماضي ترفاً تمارسه الدول الغنية، فهي اليوم ضرورة لتنشيط اقتصاديات تلك الدول وانتشالها من الركود والبطالة. إن من غير الممكن أن يستمر الاستقرار السياسي في أية دولة، أو يتم احتواء الراديكالية والتطرف في أي مكان دون تنمية اقتصادية وعدالة اجتماعية تقود إلى توزيع الدخل والثروة بين الطبقات الاجتماعية والدول بشكل أكثر انصافاً. إن المعونات الاقتصادية والخيرية في مقدورها تخفيف معاناة الكثير من الفقراء والبهائسين، لكنها لن تخلق فرص عمل كافية للعاطلين عن العمل في الدول النامية، ولن تخلق ما يكفي من الطلب على منتجات الدول الصناعية للقضاء على البطالة ودفع اقتصادياتها لمعاودة النمو. ويشير تاريخ التطور الاقتصادي منذ بداية القرن الماضي على الأقل إلى أن زيادة معدلات الإنتاج تؤدي لزيادة معدلات الاستهلاك ولكن بنسبة أقل، ما تسبب في تكرار حالات الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، وحدوث أزمات مالية، وشيوع الفقر والاضطرابات أحياناً. إن عدم الاعتراف بهذه الحقيقة، والإسراع في مساعدة الدول الفقيرة على النمو سيجعل تبعات الأزمة الاقتصادية الحالية الاجتماعية والسياسية أكثر خطورة.

وكما أسلفنا، تقدر الديون المترتبة على جميع الدول بما في ذلك الفوائد على القروض بحوالي 82 تريليون دولار، ما يعني أن رسوم الإدارة ستكون في حدود 8.2 تريليون دولار، حوالي 6 تريليون منها ستكون بعملات صعبة. بناء على هذا، سوف تُستثمر 2 تريليون من هذه المبالغ لتمويل صندوق التعليم والطوارئ، وحوالي 6 تريليون لإنشاء صندوق التنمية المستدامة Sustainable Development Fund.

وحيث أن حوالي ربع هذه المبالغ سيكون بعملات وطنية غير قابلة للتحويل، فإن برنامج التنمية المقترح سوف يتضمن برنامجين يختص أحدهما باستثمار رصيد الأموال بالعملات الصعبة، ويختص الثاني باستثمار رصيد الأموال بالعملات الوطنية، حيث سيتم إعادة استثمار الأموال التي تدفعها كل دولة نامية بعملتها الوطنية في اقتصادها الوطني.

وتقترح الخطة اسناد مهام الاشراف على برنامج التنمية المستدامة للبنك الدولي، على أن يقوم البنك بإعداد خطة مفصلة للتنمية المجتمعية لكل دولة على حدة. كما تقترح إنفاق الأموال المحصلة بالعملات الوطنية على مدار 10 - 15 سنة، تحددتها نسبة تلك الأموال للنتائج المحلي الإجمالي وحالة الاقتصاد الوطني. أما رصيد الأموال بالعملات الصعبة فيُقترح الخطة استثمارها على مدى 20 - 25 سنة لشراء ما يحتاجه كل اقتصاد من معدات وآلات ومصادر طاقة ومعارف تكنولوجية وفنية لتعزيز خطط التنمية الوطنية وضمان تكاملها وشموليتها. ويستهدف الصندوق تحقيق أهداف عدة، أهمها:

1. بناء الطرق والسكك الحديدية الحديثة والمطارات الآمنة والجسور والسدود، وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي.
2. تحديث التقنيات الزراعية ونظم الري وطرق استغلال الأراضي بوجه عام، وتدريب العمال الزراعيين بغرض رفع إنتاجيتهم، وتطوير المجتمعات والصناعات الريفية.
3. بناء ما يكفي من مدارس وجامعات ومعاهد تدريب مهني ومستشفيات وعيادات، وتدريب أطباء وممرضات ومدرسين لتلبية حاجات السكان في المناطق الحضرية والريفية على السواء.
4. إنشاء برامج تعليم وتدريب خاصة بهدف مساعدة الناس على وعي المواقف السليمة من العمل والوقت والكسب المادي، واكتساب المهارات الفنية المطلوبة للعمل في القطاعات الصناعية والخدمية، الخاصة والحكومية والخيرية.
5. دعم الجامعات الوطنية، وإنشاء معاهد بحوث متخصصة تقوم بتحديد المشاكل الوطنية والمحلية، وإيجاد حلول مناسبة لها نابعة من الشعب وثقافته وتراثه.
6. زيادة حجم وفعالية منظمات المجتمع المدني، وتدريب القضاة والإعلاميين للمساعدة في تمكين المحاكم من مكافحة الفساد وتطبيق القانون وضمان سيادته وحماية حقوق المواطنين.

7. تحسين نوعية التعليم والتوعية البيئية، ونشر ثقافة المساواة والتسامح والتآلف.
  8. خلق الظروف الاجتماعية والنشاطات الاقتصادية المناسبة لبلورة طبقة وسطى، وفئة رجال أعمال ملتزمين، وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء مشاريع تخدم الصالح العام.
  9. تعزيز برامج الأمن الغذائي على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.
  10. رسم وتنفيذ الخطط والبرامج الكفيلة بإحداث تحول ثقافي واجتماعي حقيقي في المجتمع.
- إنني أعتقد أن خطط إعادة الهيكلة الاقتصادية لا يمكن لها أن تنجح في مجتمع تقليدي دون أن تسبقها أو ترافقها خطة تحول اجتماعي ثقافي واسعة تعيد هيكلة العلاقات الاجتماعية والمواقف الثقافية من الوقت والعمل اليدوي والبيئة وحرية الرأي والعبادة. فالتنمية في جوهرها عملية مجتمعية شاملة، وليس مجرد برنامج اقتصادي أو سياسي أو تعليمي أو إقامة سدود وتشبيد طرق وجسور.

إن مشروعاً استراتيجياً لإنفاق نحو 8 تريليون دولار على مدى ربع قرن لتنمية مجتمعات بحاجة ماسة للتنمية من المؤكد أن يخلق مئات الملايين من فرص العمل، وفتح أسواق استهلاكية جديدة ذات إمكانيات كبيرة للغاية. وهذا من شأنه أن يستوعب معظم الفائض في المعروض من بضائع صناعية وغير صناعية، وإضعاف احتمالات تكرار أزمات الركود الاقتصادي والديون والازمات المالية. كما أن من المتوقع أن يسهم هذا الصندوق في انتشار أكثر من بليون شخص من براثن الفقر، وتمكين ما لا يقل عن بليون شخص آخر من الانضمام لصفوف الطبقة الوسطى، وتدريب عشرات الملايين من العلماء والمهندسين والمفكرين والفنانين للحفاظ على نمو الاقتصاد العالمي وإثراء حياة جميع الشعوب.

إن من المتوقع أن تشهد السنوات الثلاثون القادمة دخول عدة مجتمعات في الغرب والشرق مرحلة "توازن" غير مسبوقة، تتصف ببطء معدلات النمو في الاستهلاك والإنتاج والسكان. ويعود السبب في حدوث هذا التطور إلى نجاح الدول المعنية في استكمال بناء المشاريع الكبرى في بلادها، وانخفاض معدلات النمو السكاني واقتربها من الصفر، وارتفاع نسبة كبار السن في المجتمع. كما أن من المتوقع أيضاً أن تشهد نفس الفترة دخول دول أخرى مرحلة شبه دائمة من "التوقعات المتناقصة"، تتصف بسيادة شعور عام لدى الناس بأن المستقبل يعد بأقل مما وعد به الحاضر، والافتئاع بقبول القليل المتوقع. وهذه تطورات من شأنها تخفيف الضغوطات على الإنتاج والاستهلاك والبيئة والمعادن والطاقة والغذاء. وتعتبر

ألمانيا مثلاً جيداً لآمة تقترب بسرعة من مرحلة التوازن، فيما تُعتبر اليابان مثلاً جيداً لآمة على وشك الدخول في حالة دائمة من التوقعات المتناقصة.

## ملاحظات ختامية

شهد عقد الثمانينات من القرن العشرين أزمة ديون كبيرة، بلغ حجمها نحو 1.2 تريليون دولار، وكانت دول العالم الثالث مسرحها الرئيسي. ولقد قادت تلك الأزمة إلى تدخل الدول الغنية والمؤسسات الدولية بقيادة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وقيامها بفرض برامج "هيكلة اقتصادية" على الدول ذات المديونية المرتفعة أدت إلى تحسين الأوضاع المالية، ولكن تراجع معدلات النمو الاقتصادية وزيادة حدة الفقر والتفاوت الطبقي. وفي أمريكا الجنوبية بالذات، خسرت شعوب القارة عقداً كاملاً من النمو، مما أدى إلى تراجع معدل الدخل الفردي خلال ذلك العقد بدلاً من زيادته. وإذا كانت أزمة ديون العالم الثالث قد جعلت عقد الثمانينات يمثل "العقد الضائع" بالنسبة للعديد من دول أمريكا الجنوبية وآسيا وإفريقيا، فإن أزمة الديون الحالية من المؤكد أن تجعل العقد الذي بدأ في عام 2006 عقداً ضائعاً أيضاً بالنسبة للدول الصناعية القديمة خاصة دول أوروبا الغربية وأمريكا واليابان. وفي الواقع، بينما كانت الثمانينات هي العقد الضائع بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية، كانت التسعينات هي العقد الضائع بالنسبة لليابان، وكان العقد الأول من القرن الحادي والعشرين هو العقد الضائع بالنسبة لإيطاليا وإسبانيا واليونان. وتشير التجربة على مدى تلك العقود أنه لم يكن باستطاعة دولة فقدت عقداً من النمو أن تنتشل نفسها من براثن الركود والفقر والتفاوت الطبقي، وتُعاود مسيرتها التنموية بمعدلات نمو تشبه ما كان عليه الحال في السابق.

إن سياسة خفض معدلات الفائدة والحفاظ عليها بالقرب من الصفر لم تنجح في تنشيط الاقتصاد الأمريكي أو غيره من اقتصاديات صناعية أوروبية، بل عملت على زيادة حجم الفجوة التي تفصل الأثرياء عن الفقراء في تلك الدول، فيما أدت إلى زيادة حدة الفقر الذي تعاني منه الدول النامية. فعلى سبيل المثال، حين أعلن رئيس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في شهر أغسطس 2011 أنه سيحافظ على سعر الفائدة على حاله حتى نهاية عام 2013، كان الإعلان بمثابة رسالة تقول للمستثمرين إن الاقتصاد ضعيف جداً، وتقول للمستهلكين إن سوق العمل سيء جداً. وهذه رسالة تفتقر إلى الحكمة، كانت نتيجتها دفع المستثمرين نحو الاستثمار في السندات الحكومية وليس في الاقتصاد، ودفع المستهلكين نحو زيادة الادخار بدلاً من زيادة الاستهلاك. إنني أعتقد أن خفض نسبة الفائدة إلى الصفر تقريباً أدت إلى تمكين الشركات والبنوك والأثرياء من الحصول على المزيد من الثروة على حساب الفقراء والطبقة الوسطى والاقتصاد الوطني.

إن أزمة الديون كبيرة وخطيرة تستوجب علاجاً ناجعاً لا تنفع معه المخدرات، وحيث أن العالم لم يواجه مشكلة بهذا الحجم من قبل، فإنه ليس لديه أدوات مُجربة للتعامل مع هذه الأزمة بفاعلية. لذلك هناك حاجة ماسة لفكرة خلاقة لمعالجة هذه المشكلة قبل أن تخرج الأمور عن نطاق السيطرة ويصبح مصير مختلف الاقتصاديات ومعظم الشعوب في مهب الرياح. وفي الواقع، إذا اضطرت دولة صغيرة مثل اليونان، يقل عدد سكانها عن عدد العاطلين عن العمل في دول الاتحاد الأوروبي كثيراً، للتوقف عن خدمة ديونها، فإن من الممكن أن يحدث ذلك هزة مالية كبيرة تقود إلى إفلاس عدد من بنوك أوروبا وأمريكا، قد ينتج عنها حدوث كساد كبير. وحيث أنه لم يعد بإمكان أمريكا وفرنسا واليابان وبريطانيا وألمانيا وغيرها خدمة ديونها دون افتراض المزيد من المال، فإن تراكم الديون سيؤدي إلى تفاقم الأزمة الحالية.

إذا لم يتم سداد الديون العالمية على النحو المقترح أعلاه، فإن من المشكوك فيه أن تتوفر القدرة والإرادة على تسديدها في المستقبل. وهذا يعني أن الخطة المقترحة ربما كانت الفرصة الأخيرة لحل هذه المشكلة بشكل كامل قبل أن يواجه العالم حزمة معقدة من الأزمات المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تصعب إدارتها، ولا تستطيع دولة تعيش في عالم اليوم أن تتهرب من عواقبها الوخيمة. لقد أقر قادة النظام النقدي الدولي في صندوق النقد خلال جلسة مغلقة في أوائل عام 2011 أنهم لا يعرفون كيف يتعاملون مع أزمة مالية جديدة، كما أنهم لا يعرفون ما يمكن أن يتسبب في وقوع مثل تلك الأزمة، إلا أنهم يعتقدون أن استمرار تراكم الديون سيؤدي لوقوع أزمة حادة ذات آثار عميقة، ليس لديهم القدرة على التنبؤ بتوقيتها أو تحديد أبعادها أو رسم خطة لإحتوائها.

إن السياسيين المنتخبين في أمريكا وأوروبا ليس باستطاعتهم، وليس من أولوياتهم أيضاً حل مشاكل عويصة، لأن حل مثل تلك المشاكل يحتاج لوقت وجهد ومواقف قد تتعارض مع مصالحهم الشخصية. لذلك ينشغل السياسيون عادة في إدارة المشاكل، لكن بعض المشاكل تتحول ببطء إلى أزمات اجتماعية وأحياناً سياسية. مع ذلك، بإمكان كل سياسي تقريباً أن يتهرب من مسؤولية الأزمة لأنه غالباً يتقاعد أو يموت قبل أن تتحول المشكلة إلى أزمة طاحنة. وهذا يعني أن على الشعوب أن تأخذ زمام المبادرة وتطرح الحلول للمشاكل المستعصية تجنباً للأزمات والثورات والكوارث التي لا ترحم أحداً. لقد تميز تاريخ قوى المعارضة برفض الواقع، لكن تلك القوى فشلت دوماً في طرح البديل. هذه خطة تعطي القوى العالمية التي ترفض الجشع والاستغلال ومصادرة حقوق الفقراء والضعفاء فكرة رائدة بإمكانها أن تطرحها كبديل إنساني، يفيد كل شخص، ولا يعتدي على أموال ثري، ويعزز إنسانية الإنسان.

د. محمد ربيع أستاذ اقتصاد سياسي دولي، درس في جامعات مصر وألمانيا وأمريكا، وقام بالتدريس في عدة جامعات عربية وأمريكية وأوروبية، نشر عشرات الكتب ومئات الدراسات والمقالات، كما شارك في عشرات المؤتمرات والندوات في العديد من الدول. وتشير اهتماماته وكتاباته إلى التزامه بقضايا الفقراء والمحرومين ومعضلة التنمية المجتمعية، والدفاع عن قضايا الحرية والمساواة والحوار بين الشعوب خدمة لقضايا السلام والعدالة والإخاء الإنساني.

[professorrabie@yahoo.com](mailto:professorrabie@yahoo.com)      [www.yazour.com](http://www.yazour.com)